الوسطية ونبذ الكراهية طوت النزاعات الأهلية وحققت الاستقرار الوطني والسلم الاجتماعي

قيمة التسامح وفلسفة الحوار لدى الرئيس علي عبدالله صالح

تسامح الرئيس لم يكن نابعاً من ضعف بل من قوة وإيمان

❑.. ذكر الاستاذ نصر طه مصطفى في ورقة قدمها سابقاً حول التسامح السياسي أن تجربة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تعد أنموذجاً ساطعاً لمنهجية التسامح السياسي الذي كان دوماً البوابة الرئيسية للاستقرار السياسي الذي عاشته بلادنا طوال السنوات الثلاثين الماضية، وقد ظل التسامح طوال تلك السنوات الميزة الكبرى في السلوك القيادي للرئيس علي عبدالله صالح وظل المنطلق الأساسي في منهجيته ورؤيته لإدارة الحكم والسلطة في بلد عانى كثيراً من الثأرات السياسية وتقلبات الأنظمة، وقد يكون التسامح بمفهومه الشامل هو الطريق السليم الذي ساعد على تحقيق الاستقرار في الوطن.. وهنا نستعرض المحطات التي تجسد واقع فكر التسامح في نهج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية:

إياد الموسمي

بداية مميزة

الحقيقة أن هناك عناوين رئيسية حضارية اتكأ عليها فكر الرئيس واتسمت بها سياسته وهي (الحوار – التسامح – التصالح) كمفردات حضارية نبيلة اعتمد عليها الرئيس في فكره السياسي باعتبارها السلوك الأمثل لقيادة البلد وتوطيد دعائم الاستقرار واستطاع فخامة رئيس الجمهورية أن يجعل من ذلك عقيدة سياسية مهيأة للتنوع والتعدد في إطار الوحدة الوطنية بما يعطي لحق الاختلاف مضمونه الايجابي البناء الذي يقي الناس الفتنة والصراعات المدمرة وينمي التنوع السليم وعقلانية الجدل وإثراء الحياة ويمدها بالخصوبة.

ويرى الدكتور قحطان الزبيدي في كتابه أن فخامة الرئيس أدرك منذ بداية عهده عدم تحقق ذلك إذا كانت العقلية الاجتماعية المتعصبة والعمياء عن آراء الآخرين، سائدة وجانحة للاعتباطية والعاطفة الهوجاء، بعيدة عن التسامح والاعتدال والموضوعية فكانت دعواته المتواصلة حتى هذه اللحظة علامة بارزة على سعيه نحو وقف الصراعات السياسية الضيقة والمدمرة وأجواء التشنج والتعصب والانغلاق وهي جوهر فكره السياسي وفلسفته في الحكم لتحل وتستبدل بدلاً عن كل هذه الظواهر قيم الحوار والتسامح وخلق أجواء الفكر الموضوعي الحر ومواجهة الجميع بحقائق الواقع الراهن التي عجزت عن تحقيقها الصراعات الطويلة التي أرهقتها حتمية «صراع الاضداد» وقد استطاع أن يستقطب بعض القوى الوطنية في بداية مرحلته وعلى رأسها التيارات القبلية التي كانت لعبة بأيدي التدخلات الخارجية لتنفيذ مآربها في اليمن وتستخدمها ورق ضغط على البلاد، وبعقلية متزنة استطاع الرئيس أن يتحمل هذا العبء بحنكة ودهاء على الرغم من إصرار القيادات القبلية ذات النفوذ السلطوي في دوائر الحكم ولعب أدوارها في زعزعة الاستقرار عن طريق سلم بريق أموال العمالة التي كانت تقبضها ومع ذلك كان هو الاجدر في حل تلك الاشكاليات على طريق التسامح في الوقت الذي يرسم مستقبل الدولة الحديثة.

وللوهلة الأولى ومنذ الـ١٧ من يوليو في العام ١٩٧٨م نبعت عذوبة المعاني السامية النبيلة المتزجة بالحكمة والدهاء والعقلية المنفتحة فقد قال فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح في أول خطاب .. «سوف أمد يدي نظيفة للجميع من أجل بناء اليمن السعيد والدفاع عن سيادته» وهذا يبرهن صفاء فكره المتجذر على القيم النبيلة والتي منها التسامح وطي صفحات الصراعات من أجل بناء اليمن.

قناعة وإيمان

لم يكن التسامح حسب خبراء السياسة والمحللين في نهج الرئيس نابعاً من ضعف أو كان اصطناعاً أو مداهنة من النظام بل كان عن قناعة وإيمان وسلوك أصيل قبل أي شيء آخر فقد بدأت ملامح ظهور التسامح للوهلة أثناء المعارك التي شنتها جماعات مسلحة في المناطق الوسطى في الثمانينات والرئيس كان حينذاك في بداية عهده حيث أعلن عن تشكيل لجنة للحوار تتكون من خمسين عضواً ضمت عدداً من القادة السياسيين لتلك المجموعات والتحق بعضهم لاحقا ضمن أول قيادة للمؤتمر الشعبي العام أثناء تأسيسه وقبل ذلك بأشهر في عام ١٩٨٢م أعلن الرئيس قراره الشجاع العفو عن المجموعات المسلحة من داخل مديرية النادرة في الوقت الذي كانت فيه بعض تلك المجاميع ما تزال تواجه الدولة في العديد من المناطق، وفي مجال حرية الرأي على الرغم من عدم وجود تعددية معلنة لكن رؤية الرئيس الثاقبة لإدراك حقائق الواقع جعلته يوجه بإصدار عدد من الصحف مثل الميثاق لسان حال المؤتمر والصحوة لسان التجمع اليمني للإصلاح والأمل للجبهة الوطنية الديمقراطية والشعب التي كانت قريبة من حزب البعث وبالفعل كانت تلك خطوات عملية باتجاه التعامل الواقعي مع التعددية السياسية وهذا بلاشك يمثل ذروة التسامح في بداية عهده الميمون قبل قيام الوحدة.

❑ بالحوار والتسامح استطاع الرئيس أن يقفل ملفات شائكة ويمحو آثارها ويستأصل تبعاتها

❑ نهج التصالح وقرارات العفو قضت على الصراعات السياسية والاجتماعية وكرست الوحدة الوطنية

الوحدة والتسامح

قبل قيام الوحدة المباركة أدار الرئيس علي عبدالله صالح حواراً مكثفاً مع قيادة الحزب الإشتراكي اليمني بخصوص إغلاق ملف (١٣) يناير وفتح صفحات جديدة بإصدار قرارات عفو حول الاحكام التي طالت الرئيس الاسبق علي ناصر محمد ورفاقه وبالفعل تكللت تلك الحوارات بإصدار عفو في عام (١٩٩٢م) وعاد بعض القيادات الى الوطن وإلى صفوف الحزب الإشتراكي وهذا يعد نموذجا على نهج الرئيس القائم على التسامح والوفاق والتقارب بين الاطراف السياسية.

وفي الطريق إلى تحقيق الوحدة اعتمد الرئيس نهج الحوار السلمي والتشاور وهذا النهج كان الوسيلة المثلى لتحقيق مكسب الوحدة الوطنية والتمهيد العملي، حيث حرص على الالتقاء مع قيادات القوى الوطنية السياسية والإجتماعية والتشاور معهم فيما كان يعزم الاقدام عليه، ويأتي ذلك تأصيلاً لمنهجية الحوار والتسامح والتصالح في سياسته التي جاءت متناسقة مع تلك القيم حتى هيأت أمام المجتمع اليمني فرصة التلاحم وفرضت ذلك في إطار نظام ديمقراطي يقوم على التعددية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة الشعبية الواسعة.

وبعد تحقيق الوحدة المباركة وفي مرحلة الأزمة السياسية التي عاشها الوطن في ٩٣م وقف الرئيس علي عبدالله صالح ممسكا بعصا التوازن السياسي مع الوسط للحفاظ على قدر معقول من السلام الذي يمنحه حرية التحرك والمناور، حيث عزم الدخول في حوار طويل مع شريكه في الحكم آنذاك الحزب الاشتراكي اليمني أملاً في رسم محددات صياغة توافقية مرنة يتم من خلالها نزع فتيل الأزمة السياسية وديمومة المنجز الوحدوي على الرغم من سعي الحزب الإشتراكي إلى جملة من الخروقات السياسية بغية استفزاز الرئيس مثل المظاهرات والمؤتمرات المناهضة للحكم لكن الرئيس تعامل بشفافية وتسامح.

التسامح والإنفصال

وواصل رؤيته في التسامح أثناء تلك الأزمة وعندما فشلت الوساطة التي ضمت رموزاً وطنية من أبناء اليمن اضطر الرئيس إلى قبول كل المبادرات رغم أن بعضها كان يمثل انقلاباً على الشرعية الدستورية وعرض تمسكه الشديد بخيارات السلام وتقديم التنازلات لشريكه في الحكم للوم البعض والانتقادات لكنه انحاز لخيارات السلام وبعد تفجر الوضع في صيف (٩٤م) ضرب الرئيس أثناء المعارك مثالاً فريداً في التسامح والعفو عند المقدرة حين أصدر قرار العفو في ٢٣ مايو ١٩٩٤م عن كل المغرر بهم في الحرب ليأتي بعد ذلك العفو عن مجموعة الـ(١٦) حيث أصدر قرار عفو بحقهم في عام (٢٠٠٣م) وأيضا وجه بإغلاق ملفات تلك الحرب وإلغاء الاحكام الصادرة بحقهم ووجه بعودتهم والمشاركة في بناء الوطن وقد لقي هذا القرار ترحيبا من تلك القيادات وهذا ما يؤكد حقيقة ما تحتل الديمقراطي في فكر الرئيس علي عبدالله صالح من مساحة الكبيرة تنطلق من حكمته وفلسفته في الحكم كضمانة أساسية للحريات العامة وقيام علاقات وثيقة بين مؤسسات الحكم وبين الشعب في إطار خصوصياتها اليمنية وظروفها المرحلية فالميثاق الوطني يعرف الديمقراطية بأنها ديمقراطية إسلامية تعلو على مفهومي الفوضوية والديكتاتورية بجميع أشكالها ، ديمقراطية تتحقق بها كرامة الفرد وعزة الجماعة وهي بذلك فلسفة موضوعية ذات صيغة يمنية من شأنها أن تشكل نموذجاً مثالياً للتجارب الديمقراطية العربية الإسلامية لانها لم تكن اسقاطاً سياسيا لقوالب فكرية جاهزة.

التسامح وحركات التمرد

إن قيمة التسامح السياسية والاخلاقية هي ثابتة في فكر الرئيس فقد عرف اليمن امتداد نفوذ الدولة على جميع اراضيه في وقت لم يعرفه من قبل وبالتالي يبقى التسامح القيمة الاساسية، فتسامح الرئيس كان الاسلوب الذي أدار به الأزمة مع حركة الحوثي على الرغم من المعارك التي دارت واضطرت الدولة إلى المواجهة بسبب لعب الأيادي الخفية التي كانت تدفع بها وتعنت حركة الحوثي ورفضها الإنصياع لأوامر الدولة وسلطتها وإصرار الجماعة على السيطرة على عدد من المناطق وهذا ما يهدد سيادة الدولة وهيبتها . ومع كل ذلك منهج الرئيس المتسامح تمثل في اصدار العفو عن قيادة الحركة ووجه بصرف التعويضات وإطلاق المعتقلين وإعادة أعضاء الجماعة إلى وظائفهم كما قبل الرئيس وساطة خارجية في أمر داخلي لإثبات حسن نوايا وإعطاء الفرصة لهؤلاء الشباب لإنهاء التمرد بما يحفظ ماء وجوههم ويحفزهم على إنهاء التمردات وكي يصبحوا مواطنين صالحين، وعلى الرغم من خوض ست حروب في صعدة إلا أن فخامة الرئيس كان حاضراً في تسامحه وأعلن إيقاف الحرب بنفسه وإن واجه كثيراً من اللوم من قيادات المشترك وبعض القوى الأخرى لكن إيمانه بأن التسامح هو الكفيل بالتوصل إلى الحلول ودخل في حوارات مستمرة وهدنة، وجوهر التسامح يتمثل في هذه القضية حيث كانت رعايته واهتمامه بأسر قيادات الحوثيين وتوفير الحماية لهم تمثل انصع الامثلة على نهجه القويم ورعايته لنجل حسين بدر الدين الحوثي المؤسس الاول لحركة الحوثيين.

لقد أدرك الرئيس علي عبدالله صالح أن التعايش السياسي لايمكن أن يتم في ظل غياب قيم التسامح المقترنة بوسائل الحوار والتي انعكست على سياسة بلادنا الخارجية حيث استطاع أن يتجاوز كل الازمات والاشكاليات التي تعرض لها اليمن مع بلدان الجوار وحلها عن طريق الحوار والتسامح.

أخيراً ها هو الرئيس علي عبدالله صالح مجددا اثبت لنا قيم التسامح تلك بعد تعرضه لمحاولة اغتيال إرهابية حيث ظهر في خطابه متزنا متسامحاً لم يتوعد بالثأر والانتقام ما يؤكد علو قامته لدى كل أبناء اليمن ويبرهن للشعب بأنه الإنسان اليمني بقلبه الكبير وسجاياه اليمنية الحكيمة الأصيلة الذي لم يحد عن منهجه الأول الذي رسمه بداية عمله السياسي حين عبر عن معنى الثورة في منهجه آنذاك (إن مفهومنا للثورة هو الحرية بلا فوضى) وهذا ما بلوره الرئيس منذ بداية حكمه ومفهومه عن الثورة وها هو اليوم يؤكد على ذلك ويدعو الجميع فاتحا قلبه لهم مؤكداً أن الحوار والمشاركة والتبادل السلمي للسلطة هو الحل الانسب لحل مشاكل الوطن لأن الرجل قد خاض زمناً طويلا من التجربة استطاع خلالها أن يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي لليمن على مدى ثلاثة وثلاثين عاماً مضت.